القمح البعل يخرج من حسابات البيدر

وزير الزراعة لـ«الوطن»: لن نستلم «البذار الفاسد» الذي وزعته الوكالة الأميركية

| محمد راكان مصطفى

أكد وزير الزراعة حسان قطنا لـ«الوطن» أن حصاد القمح يتم بشكل جيد والتسويق يتم بأريحية، مشيراً إلى أن المحافظين يتخذون الإجراءات اللازمة لتسهل عملية التسويق، ووصول القمح إلى مراكز التسليم بالمحافظات.

الوزير قطنا لم يخف أن القطاع الزراعي تأثر بنقص المشتقات النفطية كغيره من القطاعات، وقال: يتم حالياً إدارة المتاح ويبقى القطاع الزراعي وتأمين احتياجات الحصاد أولوية، مؤكداً أن توزيع المادة سيشهد تحسناً ملحوظاً مع وصول التوريدات، بحيث يعود توزيع المخصصات الزراعية إلى المحافظات كما كان.

ولفت قطنا إلى التوجيه الحكومي بضرورة تقيد الفلاحين بتسليم كامل إنتاجهم إلى مراكز الاستلام، موضحاً أنه تم السماح للفلاح بالاحتفاظ باحتياجه الشخصي وأن يسلم باقي الكمية إلى مراكز الاستلام الحكومية، موضحاً أن الحكومة كلفت السورية للتجارة بإنتاج مادة البرغل وبكميات كبيرة ليتم طرحه في الأسواق بأقل من سعر التكلفة دعماً للمجتمع المحلي، ولتأمين أي احتياجات إضافية للفلاحين من المادة بأسعار مدعومة عن طريق صالاتها المنتشرة في المحافظات.

وعن الأقماح المسوقة من مناطق خارج السيطرة أوضح وزير الزراعة أنه تم منح مكافأة ١٠٠ ليرة إضافية عن كل كيلو مسوق من هذه المناطق لتشجيع المزارعين على عملية التسويق.

وعن آلية استلام الأقماح من مناطق خارج السيطرة، والآليات المتخذة لضمان عدم وصول إنتاج البذار غير الصالحة للاستخدام التي قدمتها القوات الأميركية عبر «هيئة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية» بريف القامشلي، أوضح قطنا أن الاستلام يتم عبر شهادة المصدر (شهادة المرور)، وقال: بالنسبة للمناطق التي زرعت بالبذار الفاسدة هي معروفة والمزارعون الذين قاموا بزراعتها معروفون وإنتاج هذه المناطق تحت الرقابة بما يضمن عدم وصولها إلى مراكز الاستلام.

وعن الكميات المتوقعة لهذا الموسم، بين أن الوزارة بانتظار نتائج عملية الإحصاء للوقوف على الكميات بشكل دقيق.

وكان المؤتمر السنوي للحبوب رصد هذا العام مبلغ ٥٠٠ مليار ليرة سورية مبلغاً أولياً لدفع ثمن الأقماح للفلاحين وتسليمها مستحقاتهم في غضون أسبوع على الأكثر بدءاً من تاريخ الاستلام وحدد نسبة الأجزام والشوائب بـ ٢٣ بالمئة من المحصول وقرر استلام جميع الكميات الواردة إلى المراكز على أن يتم التنسيق بين مؤسستي الحبوب والأعلاف لاستلام المحصول الذي تكون نسبة الأجزام والشوائب فيه أكثر من ٢٣ بالمئة وتقرر قيام الحكومة بدفع تكاليف الغربلة وإعفاء الفلاحين منها.

جميع المساحات المزروعة بعلاً من القمح والشعير غير قابلة للحصاد

| محمود الصالح

كشف مدير الزراعة في حلب رضوان حرصوني أن المساحات المزروعة بالقمح المروي في المناطق الآمنة في حلب بلغت ٩٠ ألف هكتار، وجميع هذه المساحات جيدة وقابلة للحصاد، وكانت قد بدأت عمليات الحصاد في عدد من مناطق ريف حلب الشرقي والجنوبي والشمالي.

وبين حرصوني في تصريح خاص لـ«الوطن» أن المساحة المزروعة بمحصول القمح البعل هي قليلة جداً فهي لا تتجاوز ٤٢ ألف هكتار في المناطق الواقعة تحت السيطرة وهي جزء من منطقتي الباب وإعزاز وكامل منطقة دير حافر وسفيرة وجزء من منطقة جبل سمعان ونسبة كبيرة من منطقة منبج وخاصة مسكنة وريفها، وأضاف: نظراً لقلة الأمطار فإن مساحة القمح البعل القابلة للزراعة لا تتجاوز ١٠ آلاف هكتار.

وعن معدل كميات الإنتاج حسب العينة العشوائية التي بدأت لجان الزراعة في أخذها بين أن القمح المروي يتراوح بين ١٥٠٠ كغ للهكتار إلى أربعة آلاف، وهذا يتعلق بمدى توافر مياه الري لكل منطقة، حيث إن جزءاً جيداً من المساحات المزروعة بالقمح المروي يقع على الأنهار، لكن المساحة الأكبر هي المزروعة على مشاريع الري الحكومية، وبلغت الكمية المسوقة من القمح حتى الآن حوالي ٢٢ ألف طن.

وحول محصول الشعير أوضح مدير الزراعة أن عمليات حصاد الشعير انتهت تقريباً وتبلغ المساحة المزروعة بالشعير البعل ١٤٠ ألف هكتار، والنسبة الأكبر منها غير قابلة للحصاد بسبب الظروف الجوية، ولا تتعدى المساحات القابلة للحصاد بالنسبة للشعير المروي ٣٤ ألف هكتار، ووسطي الإنتاج متدن وسيتم الإعلان عن الكميات بعد انتهاء عمل لجان العينة العشوائية التي تعمل على ذلك.

وفي محافظة الرقة بين مدير الزراعة محمد الخدي أن المساحة المخطط زراعتها بمحصول القمح المروي في ريف المحافظة المحرر ٢٠٩٣٧ هكتاراً تمت زراعة ١٦٥٠٠ هكتار منها والشعير المروي في المناطق المحررة ٢٠٢٧ هكتاراً زرع منه ٥٤٦ هكتاراً.

أما بالنسبة للمساحات المزروعة في عموم محافظة الرقة فهي ١٤٠ ألف هكتار قمح مروي و١١ ألف هكتار شعير مروي و٢٠٠ ألف هكتار شعير بعل و٥٠ ألف هكتار قمح بعل، مؤكداً أن جميع المساحات المزروعة بشكل بعل من القمح والشعير غير قابلة للحصاد نظراً للظروف الجوية التي لم تكن مناسبة لنمو المحاصيل البعلية.

أما المحاصيل المروية فجميعها بحالة جيدة نظراً لوجود أغلب الأراضي على مشاريع الري الحكومية التي تتوافر فيها مياه الري بشكل دائم، وحتى الأراضي التي تروى بالضخ تم تأمين مادة المازوت لجميع الفلاحين وبكميات كافية، حيث منح الفلاحون مازوتاً في الريف الشرقي لست ريات وفي الريف الغربي لخمس ريات، وهي الحاجة الكاملة لمحصول القمح المروي.

وعن وسطي الإنتاج في الرقة أوضح مدير الزراعة أن عمليات الحصاد في الريف الغربي بدأت منذ فترة وتراوحت كميات الإنتاج للهكتار بين طن إلى أربعة أطنان، أما في الريف الشرقي فقد تم حتى الآن حصاد ما يقارب ٣ آلاف هكتار بشكل يدوي بسبب قلة الحصادات ولم تتبين كمية الإنتاج للهكتار لكنها أفضل من الإنتاج في الريف الغربي، علماً أن المساحة المزروعة في الريف الشرقي هي بحدود ١٠ آلاف هكتار وفي الريف الغربي ٦٥٠٠ هكتار من القمح المروي.

وأكد مدير الزراعة تأثر محصول القمح المروي بانخفاض درجات الحرارة خلال شهر آذار، وأضاف إن كميات الأقماح المسوقة حتى الآن تجاوزت ٤٢٥٠ طناً في ريف الرقة المحرر.

وفي محافظة دير الزور بين مدير الزراعة أسعد طوكا أن المساحات المزروعة بالقمح المروي في المناطق الواقعة تحت السيطرة تبلغ ٢٢ ألف هكتار وجميع هذه المساحات جيدة وقابلة للحصاد.

ولفت إلى أنه قد بدأت عمليات الحصاد للقمح المروي لكن لم تتضح كميات الإنتاج بسبب استمرار عمل لجان العينة العشوائية التي ستقوم بتحديد الوسطي في كل منطقة وأضاف إنه لا توجد في المناطق الواقعة تحت السيطرة مساحات مزروعة بالقمح البعل.

مزارعون في ريف جبلة ينتظرون «رحمة الحكومة»... ومطالبات بالتعويض

| اللاذقية – عبير سمير محمود

أكد مدير الزراعة في اللاذقية باسم دويا لـ«الوطن» أن المديرية تعمل بالتنسيق مع الجهات المعنية على تأمين المحروقات لعملية حصاد محصول القمح ودراسته وتشجيع المزارعين على تسليم كامل إنتاجهم لفرع التسويق للحبوب.

وذكر دويا أن المساحة المزروعة ٥٥١٣ هكتاراً من محصول القمح القاسي (سقي – بعل) لعام ٢٠٢٢، وهي المساحة القابلة للحصاد وموزعة على المناطق الأربع في منطقة اللاذقية ٩١٢ هكتاراً، ومنطقة الحفة ٢١١٩ هكتاراً، وفي جبلة ١٢٤٧ هكتاراً وفي القرداحة ١٢٣٦ هكتاراً، مشيراً إلى أن الإنتاج الأولي يقدر بحوالي ٩٥٣٥ طناً خلال الموسم الحالي.

في حين كانت المساحات في المحافظة خلال العام الماضي ٤٥١٢ هكتاراً، موزعة على المناطق الأربع بـ٦٤٨ هكتاراً في منطقة اللاذقية، و١٨٨٣ هكتاراً في الحفة، وفي جبلة ١١٠٠ هكتار، وفي القرداحة ٨٨١ هكتاراً، بمعدل إنتاج وصل إلى ٨٠٩٧ طناً خلال العام المنصرم.

وأشار دويا إلى أن وزارة الزراعة تدعم محصول القمح لكونه محصولاً إستراتيجياً، وقامت بتأمين البذار والأسمدة والمرويات بالسعر المدعوم.

ولفت إلى متابعة الفنيين في المديرية لحالة المحصول بكل المراحل وتقديم التوصيات والنصائح الفنية للمزارعين إضافة إلى تتبع آفات القمح والعمل على معالجتها بالإمكانيات.

ومع تواصل عمليات الحصاد في عدد من مناطق المحافظة، ينتظر عدد من المزارعين في ريف جبلة «رحمة الحكومة» لتعويضهم عن خسارة المحصول وفق ما ذكروا لـ«الوطن»، مشيرين إلى خسارة الموسم بسبب العوامل الجوية القاسية خلال العام الحالي.

وبيّن رئيس الجمعية الفلاحية في قرية بطموش محمد يوسف لـ«الوطن»، أن معظم مزارعي القمح في القرية لن يحصدوا المحصول لأنه لم ينتج الحنطة بسبب الظروف الجوية، مشيراً إلى تسجيل خسائر كبيرة لدى الفلاحين هذا الموسم.

وذكر يوسف أن المساحات المقدرة في القرية حوالي ٥١٢ دونماً من القمح، ونسبة غير المنتجة منها تتجاوز ٧٠ بالمئة حتى تاريخه، بينما أن معظم الأراضي المزروعة بالقمح لن يتم حصادها لكونها لم تنتج أبداً وسيتم تحويلها لرعي الدواب والماشية.

وأشار يوسف إلى خسائر كبيرة يتعرض لها مزارعو القمح في القرى الجبلية، مبيناً أن الظروف الجوية لم تساعد الموسم على الإنتاج هذا العام مقارنة بالأعوام السابقة، في حين كان الأفضل يحصد على أقل تقدير بين «١٠–١٥ شوالاً» من الحنطة، ومنهم من تصل خسارته إلى ٣٠–٤٠ دونماً بقيم تتجاوز ٢٠ مليون ليرة.

واقترح يوسف تعويض المزارعين من صندوق الكوارث والجفاف لإنقاذ الفلاح الذي لا يملك سوى هذا المحصول ويعتمد عليه بإنتاج الحنطة والتبن كل عام، متسائلاً عن سبب منع تصدير التبن بين المحافظات ما يكبد المزارعين والمربين خسائر إضافية هذا الموسم، وفق قوله.

وقال رئيس الجمعية الفلاحية: مزارع القمح في بطموش ينتظر رحمة الحكومة لأن الموسم غير منتج بفعل الطقس والظروف الجوية، وهي المرة الأولى التي لا ينتج فيها المحصول أي كميات حتى تاريخه.

القمح... للرعاة كعلف للمواشي!!

مديرية زراعة السويداء: الجفاف ليس من الكوارث الطبيعية التي يتم تعويضها من صندوق الجفاف!!

| السويداء– عبير صيموعة

لم تتطابق حسابات الحقل مع حسابات البيدر لدى مزارعي المحاصيل الحقلية من القمح والشعير في السويداء حيث أكد جميع المزارعين ممن تواصلوا مع «الوطن» أن الانتكاسة الإنتاجية التي منوا بها نتيجة خروج أكثر من أربعين ألف هكتار من دائرة الحصاد هذا الموسم على ساحة المحافظة والذي تزامن مع مردود الحقول القليل القابلة للحصاد قد فاقمت من الأعباء المالية وجعلتهم في حلقة الخسائر المتتابعة مع بداية موسم الحصاد بعد أن ارتفعت أجرة حصاد المحاصيل الحقلية يدويا لتتراوح بين ٢٠ و٢٥ ألف ليرة للدونم الواحد ولتصل عمليات الحصاد عن طريق الحصادات إلى أكثر من ٣٠ ألف للدونم الواحد، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع التكاليف بالمطلق وخاصة أن تكلفة الدونم الواحد تجاوزت خمسة وسبعين ألفاً وسطياً بين فلاحة وزراعة وبذار وحصاد ودراسة وهي خسائر مضاعفة للمزارعين ما يجعل غالبيتهم يستنكف عن الزراعة في الموسم القادم

وطالب مزارعو القمح وزارة الزراعة بضرورة التعويض عليهم وخاصة أن العوامل الجوية من قلة الأمطار وارتفاع درجات الحرارة والصقيع إضافة إلى البركانات السبب الرئيس في تدني الإنتاج حيث إن الأراضي القابلة للحصاد لا تتجاوز ١٧ بالمئة لمحصول القمح و١٠ بالمئة لمحصول الشعير رغم تنفيذ الخطة الزراعية مئة بالمئة على ساحة المحافظة، مؤكدين أن أي تعويض مهما كانت قيمته سيضمن استمرارهم في زراعة أراضيهم في السنة القادمة ويخفف على الدولة التكاليف المرتفعة في حال اللجوء إلى الاستيراد.

كما أشار كثير من المزارعين أنه رغم تقزم المحصول نتيجة الظروف الجوية التي ترافقت مع فترة النمو قرروا المغامرة والحصاد معللين مغامرتهم تلك بأن مادة التبن قد تعوض بعضاً من خسائر تكاليف الإنتاج فضلاً عن أنها ستساهم بنسبة معقولة بإنقاذ المواشي ويجب توافرها بأي ثمن.

وأكد المزارعون في شكواهم أن لجوء البعض منهم إلى طرح أراضيهم للاستثمار لمربي المواشي كأعلاف لمواشيهم بسعر ٢٠ ألف ليرة للدونم الواحد كان خطوة يائسة لتعويض بعض خسائرهم علما أن هناك الكثير من الأراضي خاصة في المنطقة الشمالية لم تتجاوز أجور استثمار الدونم الواحد عشرة آلاف ليرة لكن المحصول شبه معدوم وهؤلاء خسائرهم مضاعفة.

بدوره مدير زراعة السويداء أيهم حامد أوضح لـ«الوطن» أن معاناة المزارعين من قلة المردود لمحاصيلهم حقيقية فقد سجلت الأراضي الزراعية القابلة للحصاد بالنسبة للقمح خمسة آلاف هكتار منها ٣ آلاف هكتار قمح مروي من أصل ٢٤ ألف هكتار تم تنفيذها ضمن الخطة الزراعية بينما المساحات القابلة للحصاد بالنسبة للشعير فلم تتجاوز ألفي هكتار من أصل ٢١ ألف هكتار تمت زراعتها، أما بقية المساحات فقد تم استثمارها كمراع لكونها غير قابلة للحصاد، لافتاً إلى أن دراسة إمكانية التعويض على المزارعين وبحسب التعليمات سيكون على الأراضي القابلة للحصاد فقط والتي تعرضت للصقيع أو البرد لأنها تعتبر من الكوارث الطبيعية، أما قضية المحافظات ما يكبد المزارعين والمربين خسائر إضافية هذا الموسم، وفق قوله.

وقال رئيس الجمعية الفلاحية: مزارع القمح في بطموش ينتظر رحمة الحكومة لأن الموسم غير منتج بفعل الطقس والظروف الجوية، وهي المرة الأولى التي لا ينتج فيها المحصول أي كميات حتى تاريخه.

شكاوى من تقاضي أجور زائدة للحصادات

حماة تخسر ثلث إنتاجها المتوقع بسبب الظروف الجوية

| حماة- محمد أحمد خبازي

اشتكى عدد من الفلاحين الذين يسلمون إنتاجهم من القمح لمراكز الحبوب بحماة لـ«الوطن» فرض بعض أصحاب الحصادات والجرارات أجوراً زائدة، وصلت إلى ٦٠ ألف ليرة لحصاد الدونم، و٣٠٠ ألف ليرة أجرة النقلة الواحدة من أرض الإنتاج في منطقة الغاب إلى المراكز.

وأضافوا: علماً أن اللجنة الزراعية الفرعية بالمحافظة، حددت أجور حصاد دونم القمح المروي بـ٢٠ ألف ليرة للقش و٣٠ ألف ليرة لكوم التبن و٣٥ ألف ليرة للتبن المشول، وأجرة دونم البعل بـ٢٠ ألف ليرة لكوم تبن، وأجور النقل ٧٥ ألف ليرة للنقلة الواحدة من الحقل للمركز.

وبين بعض أصحاب الجرارات والحصادات لـ«الوطن» أن الأجرة المحددة من اللجنة الزراعية الفرعية في المحافظة مناسبة في حال توافر المازوت بشكل نظامي، موضحين أنهم يضطرون إلى شراء المادة من السوق السوداء بسعر يقارب ليرة للبرميل.

وبيّن رئيس اتحاد فلاحي المحافظة حافظ السالم لـ«الوطن»، أن الاتحاد يتابع عمليات تسويق الفلاحين بكل المناطق من خلال أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد ورؤساء الروابط والجمعيات الفلاحية، وعلى مدار الساعة لمعالجة أي صعوبات تواجه الفلاحين.

وأوضح أنه منذ بداية موسم التسويق والعمل يسير بشكل جيد بمختلف المراكز التي تستقبل إنتاج الفلاحين.

وأشار إلى أن إنتاج المحافظة المقدر من القمح لهذا الموسم نحو ٣٠٠ ألف طن، ولكن نتيجة الظروف الجوية التي طرأت على الأراضي الزراعية، ممكن أن يكون الإنتاج الفعلي نحو ٢٠٠ ألف طن.

من جانبه، بيّن مدير فرع الصورية للحبوب بحماة وليد جاكيش لـ«الوطن»، أن عمليات استلام القمح من المنتجين تجري بشكل طبيعي، ومن دون أي منغصات أو مشكلات للفلاحين، وأوضح أن تسهيلات كثيرة تقدم للفلاحين، حيث أخذت بالحسبان ظروفهم الإنتاجية والحياتية.

وذكر أن ٨ مراكز خصصها فرع المؤسسة لاستلام الأقماح من الفلاحين موزعة في مختلف مناطق المحافظة، وتستلم القمح من الساعة ٧ صباحاً حتى٧ مساء. وقد اعتمدت مراكز شطحة والسقيلبية وجب رملة وسلحب ومحردة وكفربهم لاستلام القمح الدوكمة، ومركزا حماة وسلمية للمعبأ بأكياس. وذلك بعد اتخاذ كل الإجراءات والصيانات للقبابين والغرابيل، لضمان استلام إنتاج الفلاحين، بشكل سلس ومريح.

من جهته، بيّن عضو المكتب التنفيذي لقطاع الزراعة عبد الحميد العموري لـ«الوطن»، أن المحافظة وفرت كل مستلزمات تسويق الحبوب، وحالياً يتم تسويق المحصول هذا الأسبوع.

وأوضح أن اللجنة الزراعية الفرعية حددت أجور حصاد الدونم من القمح والشعير، والنقل لمراكز التسويق بشكل مجزٍ لأصحاب الحصادات والجرارات وبناء على دراسات موضوعية لتكاليف المحروقات بالسعر الرائج بالسوق. ولفت إلى أن أي مخالفة لتلك الأجور المحددة، تتخذ عدة إجراءات بحق المخالفين، علماً أن العديد من أصحاب الحصادات والجرارات ملتزمون بالأجور فلاح يتم التعامل معها فوراً ويحزم، فنحن مع الفلاح وإنصافه، ويعطى الفلاح ٥ ليترات من المازوت، ٢ منها بالسعر المدعوم و٣ بسعر التكلفة و١ ليتر عن كل طن لدى تسليمه محصوله للمركز.

وأما عضو اللجنة المشكلة لتطوير الغاب بسام إبراهيم السيد، رأى أن دراسات تكاليف إنتاج القمح التي رفعتها مديريات الزراعة واتحاد الفلاحين للوزارة، لم تكن واقعية لذلك جاء السعر الذي أقرته الحكومة غير واقعي.

وبيّن لـ«الوطن» أن سعر القمح الحالي، أقرّ بشرط ثبات أسعار مستلزمات الإنتاج، فتكلفة الدونم بين ٣٢٥ و٣٥٠ ألف ليرة.

وقال: نتمنى تخفيض تكاليف الإنتاج.

وكشف أن تغيير الغرابيل وتوحيد مواصفاتها بين المطاحن وصوامع الحبوب أدى لزيادة الأجرام، فقد كانت غرابيل الصوامع ذات فتحات أصغر من غرابيل المطاحن، وتوحيدها زاد نسبة الإجرام، أي أصبحت الحبات الصغيرة تنزل من فتحات الغربال وتصبح أجراماً!. ولفت إلى أن هذا انعكس سلبياً على سعر القمح الذي يقبضه المزارع، والسؤال ما دام التجريم والنقل لمراكز التسويق بشكل مجزٍ لأصحاب الحصادات والجرارات وبناء على دراسات

مزارعو الحسكة يفضلون تسليم الأقماح إلى مراكز الحبوب بعيداً عن عيون «قسد»

| الحسكة- دحام السلطان

أكد مدير فرع المؤسسة السورية للحبوب عبد الله العبد الله، أن كميات الأقماح المسوّقة إلى مراكز المؤسسة العاملة «جرمز والثروة الحيوانية والطوابرج» والمفتتحة منذ تاريخ الثاني والعشرين من شهر أيار الماضي، وصلت كميات التسويق فيها حتى تاريخه إلى ١٥٦٠ طناً، مشيراً إلى أنه تم بيع ٢٧ ألف كيس خيش جديد في مركز الثروة الحيوانية المعتمد للبيع من قبل فرع المؤسسة، ومن المجموع رصيد الفرع من أكياس الخيش الجديدة البالغة كميتها ١٥٣٧٧٩ كيس.

وبيّن العبد الله لـ«الوطن»: ضرورة اعتبار مساحة كامل الرقعة الزراعية بمحافظة الحسكة مناطق «غير آمنة»، في ضوء قرار رئاسة مجلس الوزراء الخاص برفع تسعيرة الأقماح ضمن مناطق المحافظة وفق اعتباري المناطق الآمنة والمناطق غير الآمنة، لافتاً إلى أنه من خلال الوجود غير الشرعي للمجالس العسكرية والميليشيات المرتهنة له والعاملة بإمرته في مناطق واسعة من جغرافيا المحافظة، وسيطرة ميليشيا «قسد» على كامل المناطق الزراعية بالمحافظة، وقيامها بمحاصرة المناطق الزراعية الخاضعة لسيطرة الجيش العربي السوري بما فيها المناطق التي تقع فيها مراكز التسويق الحكومية، موضحاً أنه لا يتم شحن الأقماح والدقيق إلا عن طريق حواجز ميليشيا «قسد»، نتيجة لسيطرتها على جميع طرق المنطقة العامة بالمحافظة، ولعدم وجود معابر حكومية معتمدة تصل مناطق الإنتاج بمراكز التسويق.

وأشار العبد الله إلى أنه في أثناء قيام الفلاحين بتسويق محاصيلهم إلى مراكز الدولة المعتمدة، يقومون بتهريبها عبر الطرق الترابية بعيداً عن عيون قسد، ما يلزمهم بنقلها على دفعات وبوسائط نقل صغيرة لسهولة السير والتنقل ضمن هذه الطرق لضمان وصولها إلى المراكز الحكومية المشار إليها ودون المرور من عند حواجز قسد، الأمر الذي يؤدي إلى تكبيد الفلاحين خسائر مالية فادحة بسبب تجزئة عمليات التسويق للمحصول المسوّق، ما يرتب عليه نفقات وأجور إضافية مرتفعة، ويؤكد اعتبار جميع مناطق المحافظة الزراعية غير آمنة.

من جانبه بيّن مدير الزراعة علي خلوف الجاسم، أن حجم المساحات المزروعة بالقمح المروي تصل إلى ٩٥٢٠٠ هكتار والإنتاج الأولي المتوقع لها يصل إلى ٢٧٥٠٠٠ طناً، بينما وصلت مساحات محصول الشعير المروي إلى ١٣٢٠٠ هكتار والإنتاج المتوقع منها ٢٦٥٠٠ طن، بينما وصلت مساحات القمح البعل إلى ٢٤٣٥٠٠ هكتار، وجميعها غير قابل للحصاد، مؤكداً بأن كل المساحات المزروعة بمحصولي القمح والشعير البعل خرجت عن الإنتاج وتم بيعها كمراع لمربي الثروة الحيوانية بطريقة «التضمين» خلال فترة الشهرين الماضيين، لافتاً إلى أن الدوائر الزراعية على مستوى المديرية أنجزت المناشئ اللازمة لعملية التسويق، إلا أن الإقبال عليها لا يزال ضعيفاً في ظل وجود التسهيلات التي أقرتها لجنة التسويق الزراعية الفرعية نحو المنتجين، باعتماد البطاقة الشخصية للتسويق.